

إدارة المخاطر

إدارة المخاطر

أصبحت عملية إدارة المخاطر من أهم المسائل لدى جميع المصارف نظراً لتسارع وتيرة التكامل بين الأسواق المالية العالمية والابتكارات المتزايدة للأدوات المالية وزيادة استخدام الأدوات المالية المشتقة وتذبذب السوق وتخيرات الأنظمة الرقابية بشكل واسع. وعلى مدى السنوات الماضية، قام بنك البحرين الوطني بتطوير عملية إدارة المخاطر لتكون احدي كفاءاته الأساسية ليكون بذلك في وضع يمكنه من مواجهة التحديات بشكل جيد. ويتم تقييم المخاطر بالنسبة لتأثيراتها على الدخل وقيمة الموجودات وهي تعكس تقييمنا للأثار المحتملة على نشاطات أعمالنا كنتيجة للتغيرات في الوضع السياسي والبيئة الاقتصادية واوزاع السوق والوضع الائتماني لربائنا. وقد تميزت إدارة المخاطر في بنك البحرين الوطني بأنها دائماً محافظة وحذرة وهي تستبق الأحداث بهدف تحقيق توازن بين حجم المخاطر والعوائد المتوقعة.

إن المخاطر تظهر نتيجة للنشاطات الائتمانية المتعددة التي تقوم الوحدات المصرفية بمزاولةها. ويمكن تعريف كل وحدة من خلال نشاطاتها والتي تتلخص فيما يلي: الوحدة المصرفية للشركات المحلية والوحدة التجارية مسؤولتان عن تقديم الخدمات المصرفية بأكملها للشركات العاملة في مملكة البحرين بكافة احجامها. أما وحدة الخدمات المصرفية الإقليمية فتتولى مسؤولية تقديم التسهيلات الائتمانية لكبريات الشركات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبالأخص في المملكة العربية السعودية وقطر وعمان. بينما تتولى وحدة تمويل التجارة الدولية والمؤسسات المالية اقتناص وتحديد فرص الأعمال المتعلقة بالمنتجات المتخصصة في تمويل المشاريع الكبيرة وتمويل التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع بقية دول العالم. وتشتمل مسؤوليات مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية على تقديم كافة الخدمات المصرفية للأفراد في مملكة البحرين بما في ذلك خدمات البطاقات. أما مجموعة الخزينة والاستثمار فهي مسؤولة عن جميع النشاطات المتعلقة بمجموعة الخزينة والاستثمار الخاصة بالبنك، بينما يقوم فرع أبوظبي وفرع الرياض بتلبية احتياجات سوق الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وتنحصر السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ووضع الإرشادات التشغيلية الملائمة بالإستناد إلى التوصيات التي تقدمها الادارة التنفيذية بالبنك. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء وذلك حسب المبالغ ونوعية الخطر والضمانات المتوفرة للبنك. وقد كون البنك لجان للبت في القضايا المتعلقة بالمخاطر، ولديه هيكل خاص للحصول على التفويضات اللازمة.

وتعتبر دائرة التدقيق الداخلي في البنك جزءاً لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر الذي يتبعه البنك. وتلعب هذه الدائرة دوراً هاماً في تقييم الإستقلالية والفعالية بشكل عام لإدارة المخاطر في البنك. وتتم مراجعة مرحلية لمخاطر الأصول من قبل الدائرة المذكورة للتأكد من الإلتزام بالسياسات والإجراءات والشروط المقررة، ومراجعة نوعية الأصول وإبراز الجوانب التي تدعو للقلق حتى يتم إتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

وتقدم مجموعة سياسة الإئتمان وإدارة المخاطر بالبنك الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتزاول هذه الدائرة مهماتها بشكل مستقل عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تحليل المخاطر وتقديم توصياتها بهدف تحقيق توازن بين المخاطر والعوائد المتوقعة.

هذا وتضم عملية إدارة المخاطر مختلف جوانب المخاطر وهي كما يلي:

مخاطر الإئتمان

تمثل مخاطر الإئتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الإئتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية.



رافيندرا كرشنان
مساعد المدير العام التنفيذي
مجموعة سياسة الإئتمان وإدارة المخاطر

تميزت إدارة المخاطر في بنك البحرين الوطني بأنها دائماً محافظة وحذرة وهي تستبق الأحداث بهدف تحقيق توازن بين حجم المخاطر والعوائد المتوقعة.

ويستخدم بنك البحرين الوطني نظام قياس القيمة المعرضة للمخاطر (Value-at-Risk) لتقدير مخاطر السوق. ويحدد هذا الأسلوب قيمة تأثر محفظة المتاجرة بعوامل مخاطر السوق لدرجة معينة من الثقة على مستوى زمني محدد سلفاً. ويستخدم البنك بناءً على موافقة مصرف البحرين المركزي في عام ١٩٩٩ نظام داخلي (Internal Model) لقياس مخاطر السوق وذلك بالاعتماد على طريقة (Risk Metrics) المختصة بقياس المخاطر. وتحدد هذه القيمة الحد الأقصى من التغيير المحتمل في القيمة المستقبلية للمحفظة نتيجة المخاطر المتعلقة بأسعار الفوائد وأسعار العملات وأسعار الأسهم. وفي هذا الشأن يتم اعداد تقارير يومية يتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك.

ويستخدم البنك أيضاً بيانات متخصصة لقياس التقلبات في أسعار السوق من أجل تقدير القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة في محفظة المتاجرة. ويتم استخدام مستوى من الثقة بنسبة ٩٩٪ وذلك لتحديد الخسارة القصوى المحتملة في المحفظة في فترة زمنية محددة مما يعني أن هناك احتمال بنسبة ١٪ فقط لتجاوز الخسارة حدّ القيمة المعرضة للمخاطر.

وكانت القيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمحفظة المتاجرة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م ١,٧٢ مليون دينار بحريني ولمستوى الثقة بنسبة ٩٩٪ ومدى زمن مدته ١٠ أيام. ويبلغ متوسط القيمة المعرضة للمخاطر للمستين يوماً الأخيرة من عام ٢٠٠٩م مبلغ ١,٩٢ مليون دينار بحريني.

ويظهر الرسم البياني الحركة الشهرية في القيمة المعرضة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٩. وخلال هذه الفترة بلغ الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر ٢,٢٧ مليون دينار بحريني بتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩. بينما بلغ الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر ١,٤٥ مليون دينار بحريني بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٩.

ويوضح الرسم البياني القيمة المعرضة للمخاطر حسب الاختبار الخلفي (Back Testing) ليوم واحد مقارنة بالربح والخسارة اليومية لمحفظة المتاجرة للفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٩.

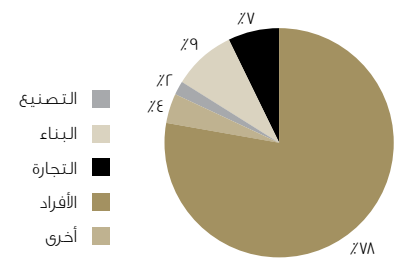
الفائدة فوارق إعادة التسعير كما هي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. وتشير الفوارق السلبية إلى إمكانية التأثير على المطلوبات، بينما تشير الفوارق الإيجابية إلى إمكانية التأثير على الموجودات. ويبيّن الإيضاح رقم (٣١) حول البيانات المالية بالتفصيل وضع مخاطر البنك المتعلقة بأسعار الفائدة.

كما يستخدم البنك التحليل الزمني من أجل قياس تأثير أسعار الفائدة على المحفظة ذات الدخل الثابت. وتخضع مدة المحفظة الإستثمارية للتنبؤات الإقتصادية والإتجاهات المتوقعة لأسعار الفائدة وهوامش الربحية. وينتج عن تعديل الفترة الزمنية تغيير قيمة المحفظة (كنسبة مئوية) نتيجة لتغيير قدره ١٪ في العائد. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كانت الفترة الزمنية المعدلة لمحفظة سندات الديون ١,٣٪ وهو ما يعني أن ارتفاع منحنى الفائدة بنسبة ١٪ قد يؤدي إلى انخفاض قيمة المحفظة بمقدار ٤,٧٩ مليون دينار بحريني. ثم يتم بعد ذلك استخدام مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات أسعار الفائدة الأجلة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. ويتولى رئيس وحدة الخزينة والاستثمار المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر أسعار الفائدة.

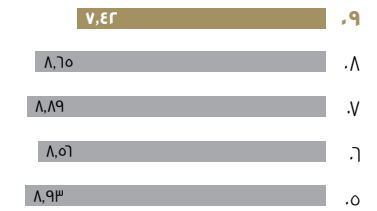
وتعد بصورة يومية تقارير بخصوص الاوضاع والمخاطر يتم مراجعتها من قبل المسؤولين بالبنك، كما يتم تعديل الاوضاع ان تطلب الأمر ذلك. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات وبشكل منتظم بمراجعة تغيرات أسعار الفائدة وأثرها على الإيرادات، ويتم إتخاذ القرارات الإستراتيجية بهدف الإستمرار في تحقيق فوائد ثابتة ومنتظمة.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تتعرض لها قيمة محفظة المتاجرة نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة والتي تتضمن تنفيذ العمليات تحت قيود يتم وضعها على أساس سنوي وتتم مراجعتها بشكل منتظم. وتعتبر النوعية والتصنيف الإئتماني من المعايير الأساسية لإختيار أدوات المتاجرة.



توزيع القروض والسلفيات المتعثرة حسب القطاعات
نسبة مئوية



القروض والسلفيات المتعثرة
بملايين الدنانير البحرينية

إدارة المخاطر

الإستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مثلت الموجودات التي تستحق خلال ثلاثة أشهر ٣١,٤٪ من مجموع الموجودات. ويمكن أيضا وبكل سهولة تسهيل نسبة كبيرة من سندات الإستثمار والتي يزيد مدد إستحقاقها على ثلاثة أشهر مما يعزز مقدرة البنك في إدارة مخاطر السيولة. ويضمن البنك لنفسه وجود سيولة كافية دائماً من خلال الإستحقاقات الحقيقية المبنية على سجل الإحتفاظ بالودائع ومن خلال توفر الإستثمارات السائلة. هذا إضافة إلى الخطط الموضوعة لمواجهة الطوارئ في حينها من أجل تقليل المخاطر التي قد تحدث نتيجة تغيرات أوضاع السوق. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر أسعار الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطر التي تؤثر على الهوامش وصافي الفوائد المكتسبة والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية. وتهدف عملية إدارة موجودات ومطلوبات البنك إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة من خلال هيكله المحافظ المضمنة وغير المضمنة في الميزانية العمومية وإلى الحد الذي يختلف فيه هيكل إعادة تسعير الموجودات المدرة للفوائد عن هيكل إعادة تسعير المطلوبات، فإن صافي الفوائد المكتسبة يرتفع أو ينخفض نتيجة للتذبذب في أسعار الفائدة. ولهذا فإن هدف البنك هو تحقيق الإستقرار في نمو الإيرادات من خلال الإدارة النشطة لموجوداته ومطلوباته وفي نفس الوقت إعداد نفسه وبشكل إنتقائي للإستفادة من التغيرات قصيرة الأجل المتوقعة في أسعار الفائدة.

ويستخدم البنك تحليل التآثر بفوارق أسعار الفائدة لقياس تأثير أرباحه السنوية بأسعار الفوائد نتيجة عدم توافق إعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات والمراكز غير المضمنة في الميزانية العمومية والتي تتأثر بحركة أسعار الفائدة. ويظهر الرسم البياني الخاص بالإستجابة لمعدلات أسعار

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الإلتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين إستحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفير الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء بإحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

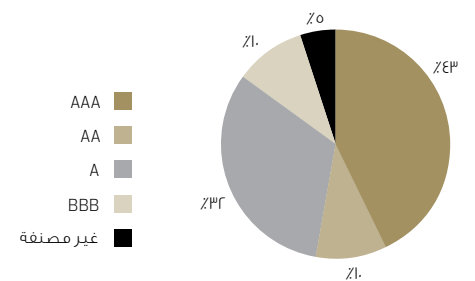
وتحدد سياسات إدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على إستثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزينة. إضافة إلى ذلك فإن البنك يعتمد على محفظة المتاجرة والأوراق المتداولة كمصادر ثانوية للسيولة. وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بلغت نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات ٢١,٤٪. وتساعد هذه النسبة العالية من السيولة البنك على الوفاء بكل سهولة بمتطلبات الزبائن المتغيرة والخاصة بالسلفيات والسحوبات.

وقد جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الإحتفاظ بقاعدة عريضة من الودائع، وساعدت إستراتيجية البنك التسويقية في ضمان التوازن بين الودائع تحت الطلب والودائع الثابتة. ونتيجة لنجاح إستراتيجية تنظيم الودائع وتوازن الموجودات والمطلوبات تمكن البنك من تعزيز مكانته بين البنوك الأخرى كمقترض أساسي ومن تقليل إعتماده على السلفيات قصيرة الأجل ذات الطبيعة المتذبذبة.

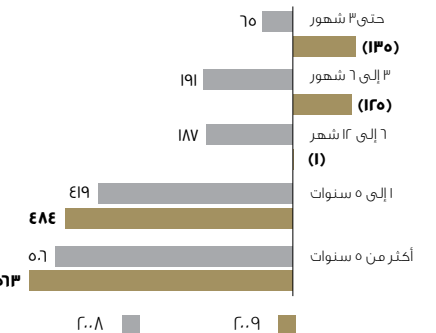
ويساعد إستقرار قاعدة وداائع الزبائن في تقليل إعتماذ البنك على السلفيات قصيرة الأجل من البنوك الأخرى ذات الطبيعة المتذبذبة ضمن إدارة السيولة.

ويقوم رئيس مجموعة الخزينة والإستثمار وبصفة دائمة بمراقبة إستحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الإحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. هذا ويتضمن الإيضاح رقم (٣٤) حول البيانات المالية تفصيلاً لتوزيع

جاءت مقدرة البنك في المحافظة على معدلات عالية من السيولة نتيجة لنجاحه المستمر في الإحتفاظ بقاعدة عريضة من الودائع،



الأوراق المالية الإستثمارية حسب التصنيف الإئتماني نسبة مئوية



الفجوة التراكمية للإستجابة لمعدلات أسعار الفائدة بملايين الدنانير البحرينية

إدارة المخاطر

التأكد من الإلتزام بالسياسات المقررة والتحويلات الممنوحة. وتتم مراجعة الأنظمة والعمليات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة من قبل دائرة التدقيق الداخلي من حيث مخاطر التشغيل الكامنة فيها قبل أن يتم تطبيقها. ولدى دائرة التدقيق الداخلي إستقلالية تامة عن باقي دوائر وأقسام البنك. وهي تقوم بالإبلاغ عن أي خلل أو قصور ذي أهمية في الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ولدى البنك مركزاً متكامل للحاسب الآلي خاصاً بالحالات الطارئة إضافة إلى قسم الحاسب الآلي الرئيسي. ويقع هذا المركز في مبنى مستقل ليضمن إستمرارية تقديم الخدمات المصرفية بشتى أنواعها في جميع الأوقات. ويتم إختبار هذا المركز بشكل دوري ومنتظم للتأكد من إمكانية تشغيله في الحالات الطارئة.

وقد تم اتخاذ كافة الاجراءات ووضع الارشادات اللازمة لتجنب البنك من الوقوع في عمليات غسيل الاموال.

وتخضع كافة الجوانب المتعلقة بالمخاطر المذكورة أعلاه لمراجعة منتظمة من قبل مجلس الادارة واللجنة التنفيذية وفي كل اجتماع لهم، وذلك بناءً على تقرير مفصل عن المخاطر.

إن هذا النظام المتكامل المتبع في إدارة المخاطر يساعد البنك في تحقيق هدفه وهو تأمين الحماية الكاملة لمصالح مساهميه وزبائنه.

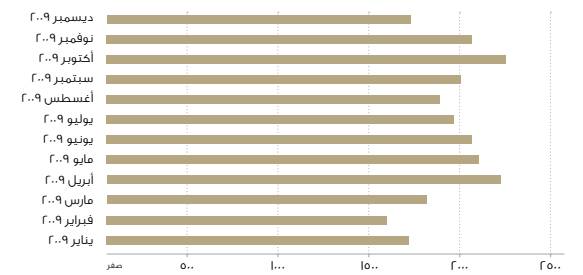
ويستخدم البنك طريقة الاختبار الخلفي (Back Testing) لتقييم نظام قياس القيمة المعرضة للمخاطر حيث تتم مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر بالارباح والخسائر الفعلية اليومية التي تحققها محفظة المتاجرة. وهذا ما يساعدنا في تحديد أية استثناءات أو خسائر ليست مغطاة بقياس القيمة المعرضة للمخاطر. وقد اثبتت النتائج ان طريقة الاختبار الخلفي تغطي كافة المخاطر المحتملة في محفظة المتاجرة.

مخاطر التشغيل

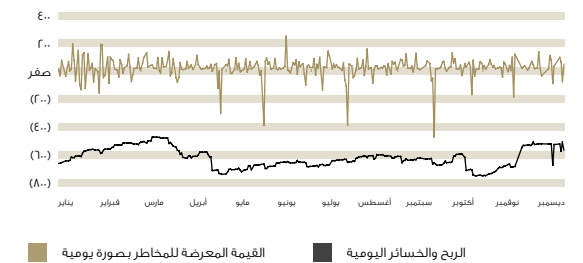
تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناجمة عن الأخطاء البشرية أو الإختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل العمليات. ويستخدم بنك البحرين الوطني إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجيها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل إحتواء كافة المخاطر المحتملة.

خلال عام ٢٠٠٩، قام البنك بتشكيل واستحداث وحدة تنظيم مخاطر التشغيل ضمن مجموعة سياسة الإئتمان وإدارة المخاطر، وذلك بغرض متابعة وتنظيم جوانب مخاطر التشغيل المختلفة بشكل مستقل. وقام البنك أيضاً بتأسيس لجنة متخصصة تعنى بمخاطر التشغيل، حيث تقوم هذه اللجنة بعمليات متابعة ومراقبة ومراجعة لمخاطر التشغيل المتنوعة، بالإضافة من التأكد من تواجد إجراءات تحد من تطور هذه المخاطر سارية المفعول. ويتم دعم أعمال هذه اللجنة من قبل وحدة تنظيم مخاطر التشغيل.

ويشمل نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي في البنك عمليات التدقيق والمراجعة لجميع الوحدات المصرفية والخدمات المساندة والفروع. وتركز عمليات التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر ووسائل وإجراءات الرقابة وعلى



القيمة المعرضة للمخاطر في نهاية كل شهر من عام ٢٠٠٩
بالآلاف الدنانير البحرينية



القيمة المعرضة للمخاطر حسب الإختبار الخلفي للفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٠٩
بالآلاف الدنانير البحرينية